ملياردير أوكراني يقرر وقف شراء نفط عراقي متنازع عليه

قالت شركة ليوندلبازل للكيماويات المملوكة للملياردير الأوكراني المولد ليوناردبلافاتنيك إنها ستتوقف عن شراء النفط «المتنازع عليه» من العراق وذلك بعد يوم من نشر تقرير لرويترز حددها بأنها المستورد الأمريكي الغامض للخام الكردي.

وبعد أن نشر تقرير الأربعاء الماضي قال فيه للمرة الأولى إن هيوستون ريفاينتج المملوكة لشركة ليوندلبازل استوردت شحنتين صغيرتين من الخام الكردي الثقيل الذي يحتوي على نسبة عالية من الكبريت في مايو، أكدت شركة الكيماويات أنها اشترت في الآونة الأخيرة «كميات محدودة» مما وصفتها بأنها «خامات عراقية».

ولم يتضح على الفور ما إذا كانت الشركة وافقت أيضا على شراء شحنة يبلغ حجمها نحو مليون برميل وقيمتها 100 مليون دولار تحملها حاليا الناقلة يونايتد كالافرقا قبالة سواحل تكساس.

وصارت هذه الشحنة محل نزاع قانوني على ملكيتها بين الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان. ولم يشر بيان ليوندلبازل وهو أول تعليق علني لها على الواردات إلى شحنات بعينها ولم يتضمن أي إشارة مباشرة إلى كردستان.

وقالت الشركة «هذا الخام العراقي يبدو حاليا محل نزاع على ملكيته.» ولم يتسن على الفور الحصول على تعليق من متحدث باسم الشركة لتوضيح ما يشير إليه البيان، أو ما إذا كانت الشحنتان السابقتان الأصغر حجما محل خلاف. وأضافت الشركة «توقفنا عن شراء المزيد ولن نوافق على تسلم أي من «شحنات» الخام المعني «بالخلاف» لحين حل المسألة بشكل مناسب.» ويعد قرار التوقف عن شراء المزيد من الواردات انتصارا لبغداد التي كلفت جهودها لإثناء شركات التكرير في العالم عن شراء الخام الذي يضخه إقليم كردستان.

وحذر مسؤولو تسويق النفط العراقيون والحكومة الأميركية كل من يريد إجراء معاملات تجارية مع حكومة كردستان، بما في ذلك مبيعات النفط من أنهم سيواجهون إجراء قانونيا من بغداد.

وقالت ليوندلبازل إن مشترياتها من النفط العراقي جاءت «من تاجر دولي ذي سمعة طيبة... وبما يتماشى مع القانون الأميركي.». وذكرت الشركة أن بلافاتنيك الذي تمتلك شركته اكسيس اندستريز أكثر من 17 في المئة في ليوندلبازل، وفقا لبيانات تومسون رويترز لا يعلم شيئا عن عملياتها اليومية.

وبلافاتنيك مواطن أميركي ولد في أوديسا لأبوين ناطقين بالروسية وترتيبه الآن الثالث والثلاثون بين أغنى أغنياء العالم، بعد بيع حصته في تي.إن.كيه-بي.بي لعملاق النفط الروسي روسنفت، وذلك وفقا لمعلومات فوربس.

ليوناردبلافاتنيك

منظمة التجارة تفشل بإقناع الهند بالاتفاقية الجمركية

فشلت منظمة التجارة العالمية في التوصل إلى اتفاق لتوحيد القواعد الجمركية، والذي كان من شأنه أن يصبح أول إصلاح للتجارة العالمية منذ عقدين من الزمن، بعدما عرقلته الهند بسبب مطالب بامتيازات بشأن تخزين ودعم السلع الزراعية.

وقال روبرتو ازيفيدو، المدير العام للمنظمة لدبلوماسيين تجاريين في جنيف قبل ساعتين من انتهاء مهلة نهائية للتوصل إلى اتفاق مساء يوم الخميس «لم نتمكن من إيجاد حل يسمح لنا بتجاوز هذا الخلاف».

وانتهت المهلة النهائية بحلول منتصف الليل دون حدوث انفراجة. وكان أعضاء منظمة التجارة قد توصلوا بالفعل إلى اتفاق بشأن الإصلاحات العالمية للإجراءات الجمركية الذي يعرف باسم اتفاق «تسهيل التجارة» في ديسمبر الماضي، لكن كان ينبغي إدراجه على دفتر قواعد منظمة التجارة العالمية بحلول 31 يوليو.

وكان أغلب الدبلوماسيين يعتبرون ذلك تصديقا تلقائيا على نجاح فريد في تاريخ المنظمة الذي يمتد لتسعة عشر عاما، من شأنه أن يضيف إلى الاقتصاد العالمي تريليون دولار و21 مليون وظيفة جديدة، وفق بعض التقديرات. ولذا فقد صدموا عندما عرقلته الهند.

ويقول خبراء تجاريون إن الفشل في التصديق على الاتفاق سينهي على الأرجح زمن محاولات إبرام اتفاقات تجارية عالمية، ويسرع جهود مجموعات أصغر من الدول لتحرير التجارة فيما بينها، وتعارض الهند مثل تلك التحركات بقوة، وهو ما يزيد الدهشة بشأن اعتراضها.

وبحثت بعض الدول بالفعل خطة لاستبعاد الهند من الاتفاق والمضي فيه قدما، وكان وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، الذي يزور نيودلهي قد عبر في وقت سابق، عن تفاؤله بإمكانية تسوية الخلافات بين الهند وأغلب دول العالم.

لكن عقب خطاب أزيفيدو، لم يخف السفير الأميركي لدى منظمة التجارة العالمية مايكل بانك تشاؤمه. وقال بانك للصحافيين «تشعر بالحزن وخيبة الأمل، لأن عددا قليلا جدا من الدول لم تكن مستعدة للوفاء بالتزاماتها التي تعود إلى مؤتمر ديسمبر في بالي، ونحن نتفق مع المدير العام على أن هذا التحرك دفع هذه المؤسسة إلى وضع شديد الغموض».

وفي مقابل، توقيع اتفاق تسهيل التجارة الذي تم التوصل إليه في بالي العام الماضي، أصرت الهند على ضرورة تحقيق المزيد من التقدم، بشأن اتفاقية موازية تتيح لها حرية دعم وتخزين الحبوب الغذائية، بدرجة أكبر مما تسمح به قواعد منظمة التجارة العالمية، وحصلت الهند على دعم من كوبا وفنزويلا وبوليفيا.

البورصة المصرية تسجل ارتفاعات قياسية

حققت البورصة المصرية ارتفاعات قياسية بنهاية تداولات ختام الأسبوع، وحققت مؤشراتها ارتفاعات كبيرة خلال تداولات الشهر المنتهي.

وأرجع محللون ومتعاملون بالسوق الارتفاعات القياسية التي حققتها البورصة المصرية خلال شهر يوليو إلى تحسن معنويات المستثمرين بعد إعلان رئيس الجمهورية، عبدالفتاح السيسي، البدء في تنفيذ مشروعات عملاقة عقب انتهاء إجازة عيد الفطر، مما يدعم الاستقرار الاقتصادي لمصر.

وخلال تعاملات الشهر الماضي، ربح رأس المال السوقي لأسهم الشركات المدرجة بالبورصة نحو 23.4 مليار جنيه، ليصل إلى 501.058 مليار جنيه، مقابل 477.64 مليار جنيه بنهاية يونيو 2014.

وعلى صعيد المؤشرات، فقد ارتفع المؤشر الرئيسي «إيجي إكس 30»، بنسبة 8.1 في المئة ، بما يعادل نحو 664 نقطة، مرتفعا من مستوى 8162 نقطة في إغلاق تعاملات الشهر قبل الماضي إلى مستوى 8826 نقطة في إغلاق تعاملات أمس، كما ارتفع مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة «إيجي إكس 70» بنحو 6.27 في المئة ، تعادل 37 نقطة إلى مستوى 628 نقطة مقابل 591 نقطة.

وامتدت المكاسب إلى المؤشر الأوسع نطاقاً «إيجي إكس 100» والذي ارتفع بنسبة 7.2 في المئة تعادل 74.51 نقطة إلى مستوى 1108 نقاط مقابل نحو 1034 نقطة.

وقالت مدير التداول بشركة تيم لتداول الأوراق المالية، أماني عبدالمطلب، إن اهتمام الرئاسة المصرية والحكومة بالملف الاقتصادي ساهم بشكل كبير في تحسن معنويات المستثمرين، خاصة العرب والأجانب الذين اتجهوا للشراء بكثافة، ما دعم صعود السوق إلى هذه المستويات القياسية.

وتوقعت أن تستمر رحلة البورصة المصرية في الصعود، وأن يتجاوز المؤشر الرئيسي مستوى 9 آلاف نقطة خلال جلسات الأسبوع المقبل، خاصة في ظل وجود المحفزات الكثيرة التي سوف تدفع المؤشرات إلى تحقيق المزيد من المكاسب.

وأشارت إلى أن غالبية الأسهم سوف ترتفع خلال الفترة المقبلة، خصوصا أسهم قطاع العقارات والخدمات المالية، في ظل الأخبار التي تتردد عن الحكومة وعن التمويل العقاري، وتوجه البنوك إلى ضخ مزيد من التسهيلات الائتمانية في هذه الاستثمارات.

البورصة المصرية تتنفس

أرباح إكسون موبيل تصل إلى 9 مليارات دولار

شعار شركة إكسون

أعلنت إكسون موبيل كورب، أكبر شركة نفطية مطروحة للتداول العام في العالم، أرباحا فصلية فاقت التوقعات مع ارتفاع أسعار نفطها، وهو ما عوض عن هبوط بنسبة 6 في المئة في الإنتاج.

وقالت إكسون إن أرباحها الصافية في الربع الثاني من العام ارتفعت إلى 8.78 مليار دولار أو 2.05 دولار للسهم من 6.86 مليار دولار أو 1.55 دولار للسهم في الفترة نفسها من العام الماضي.

وكان محللون قد توقعوا أرباحا تبلغ في المتوسط 1.86 دولار للسهم، ويرجع جزء من هذه الزيادة في الأرباح إلى مكاسب من بيع إكسون حصتها البالغة 60 في المئة في شركة هونغ كونغ للمرافق، وتخزين الطاقة في وقت سابق هذا العام.

وانخفض إنتاج إكسون 6 في المئة إلى 3.8 مليون برميل من المكافئ النفطي يوميا، لكن متوسط السعر الذي تحصل عليه من بيع نفطها الخام ارتفع 3 في المئة في الولايات المتحدة، و5 في المئة في الأسواق الدولية في الربع الثاني.

وتراجعت أسهم إكسون 2.67 في المئة إلى 100.49 دولار في تعاملات بعد الظهر في بورصة وول ستريت.

رسميا.. «بيتس» تنضم لعائلة «آبل» مقابل 3 مليارات دولار

أعلنت شركة آبل للإلكترونيات رسمياً إتمام صفقة الاستحواذ على شركتي بيتس إلكترونيكس للمعدات الصوتية وبيتس ميوزيك للتسجيلات الموسيقية، مقابل 3 مليارات دولار. لكنها في ذات الوقت لم تخف رغبتها في الاستغناء عن 200 موظف.

ورحبت شركة آبل في تدوينة على موقعها الإلكتروني بانضمام شركة بيتس «العائلة»، لكنها لم تقدم أي إشارات واضحة لكيفية دمج قطاعي التسجيلات الموسيقية وسماعات الرأس في المجموعة الأمريكية العملاقة، وفقا لصحيفة الرياض.

وذكرت آبل «الموسيقى تشغل دائما مكانا خاصا في قلوبنا ونحن نشعر بسعادة غامرة بضم قوى مجموعة من الأشخاص الذين يحبونها بنفس درجة حبنا لها». وأضافت «نحن سعداء بالعمل مع الفريق لتطوير هذه التجربة بصورة أكبر ولا يمكننا الانتظار لكي نسمع ما هو آت».

وكانت آبل قد أعلنت في مايو الماضي عن شراء بيتس مقابل 3 مليارات دولار. ووفقا لموقع 9 تو5 ماك دوت كوم التابع لشركة آبل، فإن مسؤولي الشركة زاروا في وقت سابق من الأسبوع الحالي مقر بيتس وعرضوا خططا الاستغناء عن حوالي 200 موظف من إدارات مثل الشئون المالية والدعم الفني والموارد البشرية في حين ستبقي الشركة فرق التطوير والابتكار كما هي.

يذكر أن كلا من بيتس إلكترونيكس وآبل تبيعان السماعات في سوق الاتحاد الأوروبي ولكن المفوضية الأوروبية قالت إن حصتهما في السوق معا ستظل أقل من أن تثير مخاوف بشأن مستوى المنافسة.

شعار شركة آبل

النصف الأول من 2014 يشهد موجة شراء عقارات بالخارج لمستثمرين صينيين

لندن وجهة أولى للمستثمرين الصينيين

قالت شركة لانج لاسال للخدمات العقارية إن استثمارات المؤسسات الاستثمارية الصينية في الأسواق العقارية في الخارج زادت بنسبة 17 في المئة ، في الأشهر الستة الأولى من هذا العام، وإن الاستثمار في العقارات السكنية سجل قفزة بلغت 84 في المئة.

وأضافت لاسال أن لندن كانت المقصد الأكثر جاذبية للمؤسسات الاستثمارية الصينية إذ اجتذبت استثمارات بلغت قيمتها الإجمالية2.3 مليار دولار مع امتداد مساعي العاصمة البريطانية لاجتذاب رؤوس الأموال الصينية إلى مشاريع كبرى للبنية التحتية لتشمل سوقي العقارات السكنية والتجارية.

واحتلت سان فرانسيسكو المرتبة الثانية تليها شيكاغو باستثمارات بلغت 548 مليون دولار و365 مليون دولار على الترتيب.

وجاءت مدينة سيدني الاسترالية في المرتبة الرابعة تليها مدريد بعد أن اشترت شركة داليان واندا أكبر مطور عقاري تجاري في الصين ناطحة سحاب شهيرة بالعاصمة الإسبانية من سانتاندر أكبر بنك في البلاد مقابل 361 مليون دولار.

وبلغ إجمالي الاستثمارات العقارية الصينية التي ذهبت إلى الخارج في النصف الاول من هذا العام 5.4 مليار دولار منها 4 مليارات دولار استثمارات في العقارات التجارية.